



أرضية للتعبئة المحلية حول حماية حقوق الأشخاص المسنين

فاتح أكتوبر 2014

تخليدا لليوم العالمي للأشخاص المسنين الذي يصادف يوم فاتح أكتوبر، 2014 تنظم وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية لقاء تواصليا حول موضوع حماية حقوق الأشخاص المسنين.

ويشكل هذا اللقاء فرصة لفتح النقاش، في إطار مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين في المجال من ممثلين عن القطاعات الحكومية المعنية، وجمعيات المجتمع المدني العاملة في المجال، والخبراء... حول أهم التدابير والإجراءات التي تعمل عليها الوزارة أو تلك التي يتعين القيام بها لبلورة رؤية مندمجة لحماية ورعاية الأشخاص المسنين.

كما ستقوم الوزارة أيضا بهذه المناسبة بإعطاء الانطلاقة للحملة الوطنية الثانية للتحسيس بأوضاع الأشخاص المسنين تحت شعار "الناس لكبار كنز فكل دار". وتهدف الوزارة من خلال هذه الحملة إلى النهوض بدور المؤسسات والأسرة في التكفل بالأشخاص المسنين وحماية حقوقهم، والتحسيس بضرورة احترام حقوق الأشخاص المسنين وتقديرهم تماشيا مع قيم ديننا وحضارتنا وثقافتنا، وكذا النهوض بثقافة التضامن بين الأجيال من خلال تقوية الروابط الاجتماعية وخلق تماسك أفضل للمجتمع. وقد أعدت الوزارة لهذا الغرض مجموعة من الدعائم التواصلية والتحسيسية يتم نشرها عن طريق مختلف وسائل الإعلام السمعي البصري وشبكات التواصل الاجتماعي.

وعليه، ويهدف إعطاء بعد تراخي لهذا اللقاء وانسجاما مع مقتضيات وأهداف استراتيجية القطب الاجتماعي 4+4، تنظم باقي مكونات القطب الاجتماعي : وكالة التنمية الاجتماعية والتعاون الوطني، أنشطة تحسيسية موازية بمختلف أقاليم وعمالات المملكة وذلك في الفترة الممتدة ما بين فاتح و10 أكتوبر 2014.

الأشخاص المسنين في أرقام:

يشكل الأشخاص المسنون حسب البحث العام للسكان للمندوبية السامية للتخطيط 2010 حوالي 3 مليون، أي 8,5 % من مجموع السكان؛

ويبلغ معدل الخصوبة حسب البحث الوطني حول السكان وصحة الأسرة 2010: 2,59 طفل لكل امرأة (القروي 3,2، الحضري 2,1). وحسب البحث المتعدد الزيارات 2009-2010 الذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط يبلغ أمل الحياة عند الولادة : 74,8 – 75,6 سنة بالنسبة للنساء و73,9 بالنسبة للرجال. وأبرز البحث الذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط سنة 2006 حول الأشخاص المسنين والذي شمل 2500 أسرة و3010 شخص مسن المعطيات التالية:

الوضعية السسيو-اقتصادية: 52% من مجموع العينة نساء، 83% أميون، و52,4% يعيشون في الوسط الحضري. و فقط 16,1% يتوفرون على معاش، و31,1% يشاركون في الحياة العملية، و60,8% لا يتهيؤون لمرحلة الشيخوخة

على مستوى الصحة: أكثر من 58,9% يعانون من أمراض مزمنة، و30% لا يتمكنون من القيام بإحدى وظائف الحياة اليومية. كما أن 82,7% لا يتوفرون على أية تغطية صحية. 62,8% من النساء و55,1% من الرجال المرضى لا يستفيدون من العلاجات لانعدام الإمكانيات المادية. هذا وتصل نسبة الإعاقة إلى 21,4% للمسنين البالغين 60 سنة فما فوق وترتفع إلى 31% بالنسبة للبالغين أكثر من 70 سنة.

مرتكزات العمل:

- الالتزامات الدستورية المتضمنة في دستور 2011 والتي تنص على النهوض بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية لجميع المواطنين والمواطنات وتؤكد من خلال الفصل 34 على دور السلطات العمومية في وضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص المسنين والفئات ذوي الاحتياجات الخاصة.
- البرنامج الحكومي 2012-2016: وخاصة المجال الرابع منه الذي يؤكد على مسؤولية الحكومة في دعم الأشخاص المسنين الذين لا يتوفرون على موارد كافية وتأهيل المؤسسات الاجتماعية المستقبلية لهم وتأهيل مواردها البشرية وتشجيع الجمعيات المحلية على تنظيم أنشط ترفيهية واستجمامية لفائدتهم وتعزيز قدرات الجمعيات التي تعنى بأوضاع الأشخاص المسنين.
- استراتيجية القطب الاجتماعي 4+4 للفترة 2012-2016 التي تؤكد على النهوض بالعمل التكافلي والتضامني وعلى الإنصاف والمساواة والعدالة الاجتماعية وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان .

- النتائج والخلاصات التي نص عليها تقرير تشخيص مراكز الرعاية الاجتماعية سواء في الشق المتعلق بالحكامة أو بالحماية الاجتماعية والحقوقية أو المنظومة المعيارية والموارد البشرية والمالية للمؤسسات وكذا تلك التي تخص الإحسان العمومي والعمل التطوعي.
- التحديات التي يعرفها المجتمع المغربي نتيجة التحولات الديمغرافية والتغيرات التي طرأت على الأسرة والمجتمع بشكل عام.

أهداف التعبئة المحلية:

- أولا إعطاء بعد ترابي للقاء الوطني الذي تتراس أشغاله السيدة الوزيرة بسيمة الحقاوي إلى جانب وزراء آخرين، والذي سيعرف تقديم حصيلة عمل الحكومة في مجال رعاية الأشخاص المسنين والتوجهات الكبرى لسنة 2014-2015، وكذا إعطاء الانطلاقة لأهم الأوراش التي ستخضع فيها الوزارة لخلق تعبئة مجتمعية حول حقوق المسنين. هذا إلى جانب التوقيع على اتفاقيات شراكة مع الجمعيات العاملة في مجال رعاية المسنين).
- التحسيس بأوضاع المسنين وحاجياتهم المختلفة (رجال/ نساء) والتحديات التي تطرحها التحولات التي مست ادوار الأسر المغربية
- فتح نقاش محلي حول حقوق الأشخاص المسنين والأدوار المنوطة بكافة الفاعلين لضمان الكرامة سواء في التكفل أو المواكبة أو التهييء لشيخوخة سليمة
- اشراك الفاعل المحلي من المجتمع المدني والهيئات الشبابية والمحسين والقطاع الخاص والسلطات المحلية والمصالح الخارجية للوزارات..في تنشيط فضاءات استقبال المسنين والمساهمة في تجويد خدماتها.
- رصد التجارب/المقترحات الناجحة وتوثيقها

بعض الإشكاليات المطروحة حاليا في مجال النهوض بحقوق المسنين:

1. الإشكاليات المرتبطة برصد أوضاع المسنين والحاجيات المختلفة للرجال والنساء المسنين ووفق بعد جهوي
 2. جودة الخدمات المقدمة في مختلف المراكز ومدى انسجامها مع الحاجيات الخاصة ومع مبادئ حقوق الإنسان
- كما أسس لها الدستور الجديد للمملكة

3. نقص الوعي بالتحويلات المجتمعية التي طرأت على الأسرة والمجتمع وبتحديات النهوض بالتكافل الإجتماعي والتضامن بين الأجيال كمدخل من المداخل الكفيلة بالحفاظ على كرامة الأشخاص المسنين
4. دور الفاعلين والمؤسسات في رعاية حقوق المسنين وخاصة الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية و التكفل والمواكبة
5. اشكاليات الأشخاص المسنين في المهجر
6. سبل استثمار مهارات وكفاءة وخبرات شريحة كبيرة من المسنين في المساهمة في الأوراش التي تعرفها بلادنا

مقترحات مواضيع الأنشطة المحلية:

- تحسين جودة الخدمات داخل المراكز، أية مقاربة، أية إمكانيات..
- انفتاح المراكز على المحيط المحلي وإشراك الفاعل المحلي
- تنظيم أنشطة تحسيسية وتوعوية داخل المؤسسات التعليمية لتعزيز التضامن بين الأجيال
- عدم قدرات الجمعيات
- التوعية بالممارسات الصحية الجيدة لضمان شيخوخة سليمة ونشطة
- تعبئة القطاع الخاص للمساهمة في مشاريع تهم المسنين
- دعوة الفرق المسرحية والفنية والرياضية لتنشيط مراكز الرعاية الاجتماعية للمسنين
- تنظيم حلقات نقاش تهم مواضيع المسنين والإشكاليات الديمغرافية الحديثة.
-